

## تحرك عاجل

### الحكم مرة أخرى على ناشطة بحرينية

أصدرت محكمة جنائية في البحرين حكماً بالسجن لمدة أربعة أشهر إضافية على الناشطة البحرينية زينب الخواجة على خلفية رفع دعويين جديدتين ضدها بتهمة "إتلاف منقولات حكومية".

ففي 27 يناير/كانون الثاني أصدرت المحكمة الجنائية الابتدائية في العاصمة المنامة حكماً بالسجن لمدة أربعة أشهر إضافية على الناشطة زينب الخواجة، التي تحمل الجنسيين البحرينية والدمركية، وذلك بتهمة "إتلاف منقولات حكومية". وبعد محاكمة لم تحضرها، كما لم يحضرها محاميها، صدر بحقها ذلك الحكم بسبب قيامها بتمزيق صور للملك من منقولات وزارة الداخلية في 4 و 6 مايو/أيار 2012. ومن المقرر عقد محاكمة أخرى لها في قضية أخرى في 5 فبراير/شباط. وهي متهمه "بإهانة أحد أفراد الشرطة" لأنها دافعت لفظياً عن سجينه أخرى تعرّضت للإهانة والإذلال من قبل أحد حراس السجن في 22 يونيو/حزيران 2013 في مركز اعتقال النساء بمدينة عيسى الواقعة جنوب المنامة، حيث تُحتجز المرأتان.

ومنذ 27 فبراير/شباط 2013، ما برحت زينب الخواجة تقضي أحكاماً عدة بالسجن مدد قصيرة في خمس قضايا أخرى. وكان من المقرر أن يطلق سراحها في 20 فبراير/شباط 2014. وأصبحت الأحكام التي صدرت بحقها من قبل المحاكم الجنائية الدنيا أحكاماً نهائية لأنها رفضت تقديم دعاوى استئناف أمام محاكم عليا، اعتقاداً منها بأن القضاء البحريني خاضع لسيطرة الحكومة. كما أنها رفضت دفع كفالة لإطلاق سراحها. وما انفكت زينب الخواجة تقاطع جلسات المحاكم وترفض المثول أمام الادعاء العام. وفي 27 يناير/كانون الثاني أبلغت بموعد جلسة المحاكمة قبل نصف ساعة فقط من بدئها، وقد أخبرت محاميها بعد ذلك بفترة وجيزة، ولكنه لم يتمكن من الحضور.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة بحيث تتضمن ما يلي:

- الإعراب عن القلق من أن زينب الخواجة سجينه رأي احتججت لا لشيء إلا بسبب ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات، وحث السلطات على إطلاق سراحها فوراً وبلا قيد أو شرط؛
- حث السلطات على إلغاء أحكام السجن الصادرة بحقها وإسقاط جميع التهم وإبطال جميع قرارات الإدانة؛
- حث السلطات على احترام وحماية الحق في حرية التعبير والتجمع، وضمان تمكين منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان كافة من أداء عملهم بدون إعاقة أو تهريب أو مضايقة.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 14 مارس/آذار 2014 إلى:

الملك	وزير الداخلية	وإرسال نسخة إلى:
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة	الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة	وزير العدل والشؤون الإسلامية
مكتب جلالة الملك	وزارة الداخلية	الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة
ص.ب 555	ص.ب 13	وزارة العدل والشؤون الإسلامية
قصر الرفاع	المنامة، البحرين	ص.ب 450
المنامة، البحرين	فاكس: +973 1723 2661	المنامة، البحرين
فاكس: +973 1766 4587	تويتر: @moi_Bahrain	فاكس: +973 1753 1284
المخاطبة: جلالة الملك	المخاطبة: معالي الوزير	البريد الإلكتروني: minister@justice.gov.bh
		تويتر: @Khaled_Bin_Ali
		المخاطبة: معالي الوزير

ويرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. كما يرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم تعتمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الثامن لتحرك العاجل رقم: UA: 232/12، معلومات إضافية. لمزيد من المعلومات أنظر الرابط:

<http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/020/2013/en>

## تحرك عاجل

### الحكم مرة أخرى على ناشطة بحرينية

#### معلومات إضافية

زينب الخواجة هي ابنة الناشط وسجين الرأي البحريني عبدالمهادي الخواجة. وقد قُبض عليها وأُطلق سراحها مرات عدة منذ ديسمبر/كانون الأول 2011، واعتُقلت آخر مرة في 27 فبراير/شباط 2013. وفي ذلك اليوم أيدت محكمة الاستئناف حكماً بالسجن لمدة شهر أصدرته محكمة جنائية في 10 ديسمبر/كانون الأول 2012 بتهمة "دخول منطقة محظورة" (تقاطع الفاروق، الذي كان يطلق عليه سابقاً اسم دوار اللؤلؤة). وكانت زينب الخواجة قد قضت سبعة أيام من مدة حكمها قبل إطلاق سراحها بانتظار البت بالاستئناف. وأيدت محكمة الاستئناف حكماً بسجن أمينة لمدة شهرين بتهمة "إتلاف منقولات حكومية"، لأنها كانت قد مرّقت صورة لملك البحرين أثناء احتجاجها في مايو/أيار 2012، بيد أنها كانت قد قضت مدة ذلك الحكم فعلاً. وفي 28 فبراير/شباط 2013 حكمت عليها محكمة الاستئناف في المنامة بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة إهانة أحد أفراد الشرطة في مستشفى عسكري، وتم إبطال حكم المحكمة الدنيا التي كانت قد برأت ساحتها في 2 مايو/أيار 2012. وفي 9 مايو/أيار 2013 أيدت محكمة الاستئناف حكماً بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة

"الاشتراك في تجمع غير مشروع وفي أعمال الشغب" لأنها قامت باحتجاج منفرد في "العالي" بشرق المنامة في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، لمنع الشرطة من مهاجمة مشيبي رجل قُتل على أيدي الشرطة. وفي 22 مايو/أيار 2013 أصدرت محكمة جنائية دنيا أحكاماً ضد زينب الخواجة وزميلتها الناشطة معصومة سيد شرف، بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع دفع غرامة قيمتها 100 دينار بحريني (حوالي 265 دولاراً أمريكياً)، وستة أشهر مع دفع غرامة قيمتها 200 دينار بحريني (حوالي 530 دولاراً أمريكياً) على التوالي. وكانت كلتاها قد أُدينتا بتهم "الاشتراك في تجمع غير مشروع" و "إثارة الكراهية ضد النظام". كما وُجّهت إليهما تهمة أخرى بالاعتداء المزعوم على أفراد الشرطة أثناء القبض عليها في ديسمبر/كانون الأول 2011. وأخيراً، في 25 يونيو/حزيران، حُكم عليها بالسجن لمدة شهرين بتهمة "إهانة أحد أفراد الشرطة" أثناء اعتقالها.

وعند إطلاق تقرير لجنة التحقيق المستقلة في أحداث البحرين، التزمت الحكومة علناً بتنفيذ التوصيات الواردة فيه. وقد عرض التقرير رد الحكومة على الاحتجاجات الجماهيرية ووثق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في عام 2011 على نطاق واسع. وكان من بين التوصيات الرئيسية دعوة الحكومة إلى محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها التعذيب والاستخدام المفرط للقوة، وإجراء تحقيقات مستقلة في مزاعم التعذيب.

لقد مرّت سنتان وتبيّن على إطلاق تقرير لجنة التحقيق المستقلة في أحداث البحرين، ولم تنفذ الحكومة توصيات التقرير الرئيسية. فسجناء الرأي، الذين قُبض على بعضهم أثناء الاحتجاجات، مازلوا يقبعون خلف القضبان، واستمر قمع حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات، وسُجن مزيد من الأشخاص لمجرد التجرؤ على التعبير عن آرائهم، سواء عبر موقع "تويتر" أو في المسيرات السلمية. لقد اعتُبر إنشاء لجنة لتحقيق المستقلة في أحداث البحرين وإصدار تقريرها مبادرة خلاقية، بيد أنه لم يتم الإيفاء بوعد الإصلاح الحقيقي بسبب عدم استعداد الحكومة لتنفيذ التوصيات الرئيسية المتعلقة بالمساءلة، ويشمل ذلك عدم إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة وشفافة في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والاستخدام المفرط للقوة، وعدم تقديم جميع الأشخاص الذين أصدرت الأوامر بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان إلى المحاكمة.

للإطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر التقرير المعنون بـ: *البحرين: إهمال قضايا الإصلاح، وتشديد القمع* ( رقم الوثيقة:

MDE 11/062/2012، نوفمبر/تشرين الثاني 2012، على الرابط:

<http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/062/2012/en>

في 28 يوليو/تموز 2013 عقد البرلمان البحريني جلسة استثنائية قدم على إثرها 22 توصية إلى الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وتضمنت التوصيات تشديد العقوبات التي نص عليها قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006. وبعد بضعة أيام أصدر الملك عدة مراسيم تضمنت مزيداً من تقييد الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حظر الاحتجاجات والاعتصامات والتجمعات العامة في المنامة إلى أجل غير مسمى، ومنح قوات الأمن سلطات إضافية كاسحة. وفي 9 سبتمبر/أيلول صدر بيان مشترك موقَّع من قبل 47 دولة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أعربت فيه تلك الدول عن قلقها العميق بشأن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

الاسم: زينب الخواجة/ أنثى

رقم الوثيقة: Further information on UA: 232/12 Index: MDE 11/007/2014 Bahrain بتاريخ: 31 يناير/كانون الثاني 2014